Journal of Administration and Economics Vol. (special issue) 2023 ISSN P.2221-5794 ISSN E.2790-2910

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

تحليل أثر مؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية العراقية

للمدة (2007-2020)

ا.د. سردار عثمان خضر باداوەيي Sardar Usman Khedr Badawiyi sardar.khudhur@su.edu.krd جامعة صلاح الدين/أربيل كلية الإدارة والاقتصاد	أ.د. احمد حسين بتال العاني Ahmed Hussein Battal Al-Ani ahmed.battall@uoanbar.edu.iq جامعة الأنبار/ قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد	م. مروان عبد الرسول حمودي الهيتي Ahmed Hussein Battal Al-Ani marwanhamoddi@uoanbar.edu.iq جامعة الأنبار/ قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

تناولت الدراسة تحليل أثر مؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية العراقية. وذلك باستخدام أسلوب المعادلات الآنية وفق طريقة(SURE) للمدة (2007-2020)، وقد اعتمدت على بيانات مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية. وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: هل هنالك أثر لمؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية وأسعار النفط والإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي خلال المدة(2007-2020)، أما فرضية الدراسة مفادها بأنه يوجد تأثير لمؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية وأسعار النفط والإيرادات النفطية العراقية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

1- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير مؤشر مدركات الفساد على الإيرادات النفطية العراقية ذات علاقة طردية ومعنوية، أي ارتفاع المؤشر يعني انخفاض الفساد في القطاع العام ، سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية.

2- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على الصادرات النفطية العراقية ذات علاقة عكسية ومعنوية، أي تقدم العراق في ترتيب المؤشر يعني انخفاض الفساد في القطاع العام ، سوف يؤدي إلى انخفاض الصادرات النفطية العراقية.

3- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير عدد الدول الداخلة في مؤشر مدركات الفساد على أسعار النفط، ذات علاقة عكسية ومعنوية، أي مع زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر، سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

وبالاعتماد على الاستنتاجات نوصي الآتي:

1- تنشيط الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية الاتحادي في متابعة نشاطات الصرف والإنفاق والتنفيذ في اوجه الإنفاق العام المختلفة وضرورة التفاعل مع نشاطات هيأة النزاهة.

2- الابتعاد عن المحاصصة الحزبية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وخاصة في المناصب العليا.

3- يقع على عاتق كافة الموظفين في القطاع العام، الإبلاغ عن المعاملات الفاسدة بشكل سري، مع توفير الحماية المطلوبة للموظفين المبلغين عن الفاسدين.

الكلمات المفتاحية: مدركات الفساد، الصادرات النفطية، الاقتصاد العراقي

Abstract

The study aims to show the effect of indicators of corruption perceptions on the oil exports of the Iraqi economy. The simultaneous equations method was used according to the SURE method. The study reached a number of conclusions, the most important of which are:

1- It was reached to accept the hypothesis of the study that the impact of the Corruption Perceptions Index on Iraqi oil revenues has a direct and significant relationship, that is, a higher index means a decrease in corruption in the public sector, which will lead to an increase in oil revenues.

2- It was reached to accept the hypothesis of the study that the impact of Iraq's ranking in the Corruption Perceptions Index on Iraqi oil exports has an inverse and significant relationship, that is, Iraq's progress in the ranking of the index means a decrease in corruption in the public sector, which will lead to a decrease in Iraqi oil exports.

3- It was reached to accept the hypothesis of the study that the effects of the number of countries included in the Corruption Perceptions Index on oil prices have an inverse and significant relationship, that is, with an increase in the number of countries included in the index, it will lead to a decrease in oil prices.

Based on the conclusions, we recommend the following:

1- Providing incentives and rewards for employees in the public sector, with the aim of avoiding bribes and corruption in Iraq.

2- Avoiding partisan division by placing the right person in the right place, especially in high positions.

3- It is the responsibility of all employees in the public sector to report corrupt transactions confidentially, while providing the required protection to employees who report corruption.

Keywords: corruption perceptions, oil exports, the Iraqi economy.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العالمي بعد زوال الحرب الباردة وظهور قطب واحد والعولمة الاقتصادية أدت إلى بروز ظاهرة الفساد على مستوى العالم ولذا برزت المنظمات العالمية لمكافحة الفساد ومنها منظمة الشفافية الدولية ،تقوم تلك المنظمات بقياس الفساد في أكثر من 180 دولة ، في القطاع العام . ودخل العراق في مؤشر مدركات الفساد بعد عام 2003 ، رغم أنه حصل على ترتيب متأخر في هذا المؤشر .

أهمية الدراسة(importance of studying): تأتي أهمية الدراسة من خلال أهمية أثر مدركات الفساد في الصادرات النفطية العراقية، من أجل الاستفادة منها لتقليل ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي ومنها القطاع النفطي.

مشكلة الدراسة(study Problem): تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: هل هنالك أثر لمؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية وأسعار النفط والإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي خلال المدة(2007-2020)

هدف الدراسة(Purpose of the study): تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير مؤشر مدركات الفساد على القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2007-2020) .

فرضية الدراسة(hypothesis of the study): إن فرضية الدراسة مفادها بأن : يوجد تأثير لمؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية وأسعار النفط والإيرادات النفطية العراقية.

أسلوب الدراسة : اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام الأسلوب الاستقرائي من خلال استخدام منهج التحليل الكمي باستخدام المعادلات الآنية وفق طريقة (SuRE) .

حدود الدراسة(Limits of the study): تشتمل الدراسة على الحدود الآتية :

1- الحدود المكانية : تشتمل مكانيا الاقتصاد العراقي .

2- الحدود الزمانية : تشمل المدة (2007-2020).

خطة الدراسة(Study plan):لغرض الوصول إلى هدف الدراسة والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث : خصص المبحث الأول الإطار النظري لمؤشر مدركات الفساد، بينما تناول المبحث الثاني تحليل مؤشر مدركات الفساد والصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (2007-2020) .في حين اشتمل المبحث الثالث قياس أثر مدركات الفساد في الصادرات النفطية باستخدام أسلوب المعادلات الآنية وفق طريقة (SURE) . وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

الإطار النظري لمؤشر مدركات الفساد

(1-1): ماهية مؤشر مدركات الفساد:

أولا : - تعريف الفساد الاقتصادي:

الفساد الاقتصادي: على أنه الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافيه للقيم والأخلاق والقانون كالغش التجاري والتلاعب في الأسعار من خلال افعال أزمات في الأسواق والرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية ، وتهريب الأموال ، والفساد الجمركي ، والتهرب الجمركي (نصيرة ، 2022 ، 115) .

ثانيا : مظاهر وأشكال الفساد الاقتصادي:

يأخذ الفساد أشكالا ومظاهرا متعددة يمكن حصرها في القضايا الآتية : (نصيرة ، 2022 ، 11-1161)

1- **الرشوة** : وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب ، لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية .

2- **المحسوبية** : وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات ، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي .

3- **النصب والاحتيال** : هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزييف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة .

4- **التزوير وانتشار ظاهرة التسيب الإداري** : من خلال تقليد التوقيعات والاختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات ، فضلا عن الأهمال التام للعمل وعرقلته .

5- **غسيل الأموال** : ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية ، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع .

6- **تهريب الأموال** : تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار ، من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته والقيام بتحويلها إلى الخارج .

7- **الإسراف ونهب المال العام** : هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق ، والتي تتمثل بمنح الاعفاءات الضـريبية والجمركية أو تراخيص لشـركات لغرض تحقيق مصـالح متبادلة على حسـاب المال العام تحت ذريعة المساعدات .

8- **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية** : من خلال الافتقار إلى النزاهة والشـفافية في التصـرفات المالية ، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة .

9- **التهرب الضريبي** : يقصد به الممارسات التي يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة ، وهذا أما بالغش أو التجنب الضريبي ، الأول مثل تخفيض الإيرادات وتضخيم النفقات . أما الثاني مثل الإعانات والهبات .

ثالثا : منظمة الشفافية الدولية :

1- **الشـفافية الدولية** : ويرمز لها باختصـار (Ti) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفسـاد ، وهي تضـم من 100 فرع محلي ، مع سكرتارية دولية في برلين ، بالمانيا تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية ، وهي منظمة عالمية غير حكومية ، وتعدوا لان تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل .

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن السبب في إنشاء هذه المنظمة هو تفشي ظاهرة الفساد في العالم ، وهي تضم 100 فرع محلي مع سـكرتارية دولية ، مقر تاسـيسـها برلين ، كما تعد منظمة طوعية غير ربحية عالمية غير حكومية .

تعرف الشفافية الدولية كذلك بأنها : منظمة مجتمع مدني عالمي تقود الحرب ضد الفساد ، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على انهاء الأثر المدمر للفسـاد على الرجال ، النسـاء والاطفال حول العالم ، مهمة الشـفافية الدولية خلق تغيير نحو عالم من دون فسـاد ، كما ترفض فكرة تفوق الشـمال فيما يتعلق بالفسـاد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم (يمينة ، 2019 ، 45) .

2- نشأة منظمة الشفافية الدولية :

سـأهمت العديد من الشـخصـيات في إطلاق الحركة العالمية لمناهضـة الفسـاد ، الا فكرة إنشـاء هذه المنظمة يعود إلى مبادرة الالماني "بيتر إيغن " المدير السـابق للبنك الدولي ، يمتلك خبرة في قضـايا التنمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية .

3- أهداف منظمة الشفافية الدولية :

تعمل المنظمة من أجل تحقيق ذلك جملة من الأهداف أهمها :(يمينة ، 2019 ، 49-50)

أ اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول ، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي في الدول مما يجعل الأمور أكثر حساسية .

ب خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد ، وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للقضايا والمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدول وكذالك تكافئ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

ج زيادة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تراجع التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية .

د العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد ، ولا يتحقق ذلك الا من قبل المجتمع المدني ، ولن يستطيع المواطن العادي القيام بذلك الدور بدون توافر درجة عالية من الشفافية في التعامل في الأموال العامة والنزاهة في تسيرها وصرفها لخدمة مصالح عامة وليس لتحقيق مصالح وفوائد شخصية .

ه محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل ائتلاف عالمي لمكافحة الفساد .

و لفت انتباه الصحافة ووسائل الأعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي ، من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على المستوى الاقتصاد الوطني .

رابعا : – مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر مدركات الفساد (CPI) هو مؤشر يصنف البلدان " وفق المستويات المتصورة لفساد القطاع العام ، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات الرأي ، ينشر المؤشر سنويا بواسطة منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ عام 1995 ، مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي نشر في كانون الثاني 2021 ، يصنف حاليا (180) دولة " على مقياس من (100) (نظيف جدا) إلى صفر (شديد الفساد) " استنادا إلى الوضع بين ايار 2019 وايار 2020 .

قام مؤشر مدركات الفساد بجمع البيانات من عدد من المصادر المختلفة التي توفر المدركات السائدة في اوساط الأعمال والخبراء في الدول حول مستوى الفساد في القطاع العام ، ويركز المؤشر على البيئة التشريعية والاجراءات والبيئة السياسية والاقتصادية ومستويات الحوكمة ، ويعتمد المؤشر على (13) مصدرا مستقلا ، تعد بواسطة معاهد دراسات مستقلة أو جامعات ، ويتولى تحليل هذه المصادر خبراء خارجيين تعينهم منظمة الشفافية الدولية ، ولاعتماد زيادة أي دولة على المؤشر يشترط توفر (3) من المصادر المعتمدة على الأقل ، وتمنح الدرجة من صفر إلى (100) ، إذ أن الصفر يعني الأكثر فسادا و(100) الأكثر نزاهة ، ويستخلص الباحثون الذين عينتهم الشفافية من المصادر المعتمدة البيانات المتعلقة بالفساد والتي تعطي الجوانب الآتية: (خريسان ،2022 ، 3–4)

1– الرشوة

2– اختلاس المال العام

3– انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية من دون مواجهة العواقب .

4– قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض اليات فعالة ، لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام .

5– عبء الاجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد .

6- التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة والواسطة في الوظيفة العامة .

7- ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين .

8- توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العاميين .

9- مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين حين تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد .

10- السيطرة على الدولة من قبل اصحاب المصالح الشخصية الضيقة .

11- قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة .

12- الوصول إلى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الافصاح والشفافية .

13- احترام الدول لحقوق الإنسان .

خامسا : تكلفة الفساد:

هناك العديد من الدراسات التي عملت على توثيق تكاليف الفساد على مستوى الدولة . والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي: (سوليفان ،2010 ، 7)

1-سوء توزيع الموارد : موارد تستخدم في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل إنتاجية ... شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع مسؤولين والإنفاق على الرشاوي .. مسؤولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام . بينما يتحمل دافعوا الضرائب التكلفة .

2- خفض معدلات الاستثمار : إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة . فانتشار الفساد يرسل اشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون . وبالتالي فأن عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة . مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب ... استثمار منخفض يعني نموا منخفضا .

3-تدني مستويات المنافسة والكفاءة والابتكار : المدفوعات غير القانونية تعنى أن الشركات ذات الافضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة . في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق . وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر اعلى مقابل جودة أقل .

4-عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة : تسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشين . بدلا من المواطنين ككل . ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن أدائهم الوظيفي . مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوي.

5-خفض التوظيف : يؤدي انتشار الفساد إلى وضع العراقيل امام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة . وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي . مما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص . ذلك أن هذه الشركات على الارجح لن تتمكن من النمو .ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصورة خاصة أكثر من غيرها .

6-تزايد الفقر : يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص . كما يحد من إمكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم .

سادسا : مقارنة بين مؤشر الفساد الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد:

ت	مؤشر الفساد الاقتصادي	مؤشر مدركات الفساد
1-	يشمل الفساد في مؤسسات القطاع العام والخاص	يشمل الفساد في مؤسسات القطاع العام
2-	يعتمد لقياس الفساد علي السلطة التشريعية وهيأة النزاهة والرقابة المالية	يعتمد لقياس الفساد على تقييم الخبراء واستطلاع الرأي
3-	يقيس الفساد على مستوى المحلي	يقيس الفساد على المستوى الدولي
4-	يشمل غسيل الأموال	لا يشمل غسيل الأموال
5-	يشمل على التهرب الضريبي	لا يشمل التهرب الضريبي
6-	يشمل الاقتصاد غير الرسمي	لا يشمل الاقتصاد غير الرسمي
7-	يشمل كسب غير المشروع	لا يشمل كسب غير المشروع
8-	يشمل كسب غير المشروع.	لا يشمل الكسب غير المشروع.
9-	يشمل تسهيل الفساد كالمحامين والمستشارين.	لا يشمل تسهيل الفساد كالمحامين والمستشارين.
10-	يعتمد على البيانات والمعلومات الشهرية والفصلية والسنوية	يعتمد على البيانات السنوية فقط

المصدر اعتمد الباحثين على: (فطوش ، 2021 ، 137-138)

سابعا : خريطة العالم للفساد:

إن خريطة العالم مقسمة إلى ثلاث مناطق رئيسية : (فطوش ، 2021، 138)

1- الصفراء : تضم الدول الأقل فسادا في العالم وهي التي يتراوح مؤشر الفساد فيها من 7 إلى 10 وتضم تقريبا 30 دولة .

2- البرتقالية : وتضم الدول التي يمكن اعتبار مؤشر الفساد فيها معتدلا ، ويتراوح بين 4 و6 وتضم تقريبا 30 دولة .

3- الحمراء : وتضم الدول التي ينتشر فيها الفساد بشكل ملحوظ ويتراوح مؤشره داخلها دون 4 وحتى الصفر وهي تضم أكثر من 100 دولة تمثل اغلب دول العالم .

ثامنا : ظواهر الفساد في العراق :

من أهم مظاهر الفساد كالآتي: (محمد ، 2013، 4)

1-تعطيل القوانين والتعليمات وانتشارالفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودي الكفاءة .

2-تشكيل لجان (المناقصات ،المشتريات ، الاستيراد ، ووضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص .

3-شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع .

4-شيوع ظاهرة الرشوة حتى انها اضحت تبدو من جملة "المستمسكات " المطلوبة في أية معاملة .

5-المحسوبية والمنسوبية والولاء في الوظائف والمناصب بدلا عن الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة .

6- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف .

7- ضعف الرقابة أجهزة وأداء ، فهي لا تعدو أن تكون شكلية ، أما نتائجها فتهمل .

المبحث الثاني

مؤشرات مدركات الفساد وإيرادات الصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي

(1-2) : مؤشر الفساد في العراق

أولا: مؤشر مدركات الفساد في العراق : من خلال الجدول(1) الذي يظهر فيها الآتي:

1- معدل النمو السنوي من مؤشر مدركات الفساد في العراق من خلال المدة (2007-2020) بلغت 1.47 % ، وهذا يدل على زيادة الفساد في القطاع العام في العراق .

2-ارتفع معدل النمو لمؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة (2014-2020) حيث وصلت إلى 4.03 % ، وهذا يدل على استمرار ظاهرة الفساد في القطاع العام ولكن بسبب وجود الرقابة والمتابعة من جهات متعددة من مجلس النواب العراقي وهيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية انخفض الفساد في القطاع العام .

3-معدل النمو لمؤشر مدركات الفساد في العراق خلال مدة الدراسة بلغ 1.49% وبهذا يعد العراق من الاقتصادات الفاسدة وخاصة في القطاع الحكومي .

جدول(1): مؤشر مدركات الفساد في الاقتصاد العراقي للمدة 2007-2020

السنوات	مؤشر المدركات الفساد	معدل التغير السنوي
2007	1.5	-
2008	1.3	33 .13-
2009	1.5	15.38
2010	1.5	0
2011	1.8	20
2012	1.8	0
2013	1.6	-11.11
2014	1.6	0
2015	1.6	0
2016	1.7	6.25
2017	1.8	5.88
2018	1.8	0
2019	2	11.11
2020	2.1	5
معدل النمو للمدة(2007-2013)		%-1.47
معدل النمو للمدة(2014-2020)		% 4.03
معدل النمو للمدة(2007-2020)		%1.49

المصدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد،للسنوات 2007 لغاية عام 2020

ثانيا : ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد :

من الجدول(2) يتضح ماياتي :

1- ان ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة (2007-2013) معدل نموها السنوي بلغ 0.65% ، أي هناك تراجع للعراق في الترتيب بسبب عدد الدول الداخلة في المؤشر .

2- ان معدل النمو لترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة (2014-2020) بلغ (0.91-%) ، أي هناك تراجع أكثر للعراق في الترتيب بسبب زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر وعدم التحسن في مكافحة الفساد ، بسبب ظهور داعش في العراق .

3- معدل النمو لترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد خلال مدة الدراسة بلغ 0.66% . وهذا يدل على استمرار الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية.

جدول(2): عدد ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للمدة 2007-2020

السنوات	عدد ترتيب العراق في المؤشر
2007	178
2008	178
2009	176
2010	175
2011	175
2012	169
2013	171
2014	170
2015	161
2016	166
2017	169
2018	168
2019	162
2020	160
معدل النمو للمدة(2007-2013)	%-0.65
2020) معدل النمو للمدة(2014-	%-0.91
معدل النمو للمدة(2007-2020)	%-0.66

المصدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد،للسنوات 2007 لغاية عام 2020

ثالثا : عدد الدول المشاركة في المؤشر :

من الجدول(3) يتضح مايأتي :

1- ان معدل النمو لعدد الدول المشاركة في المؤشر خلال المدة (2007-2013) يلاحظ انها شهدت انخفاضا بنسبة 0.45% بسبب انعدام الديمقراطية والحرية الحقيقية في عدد كبير من دول العالم ، وتخوف الفاسدين من تقارير منظمة الشفافية الدولية.

2- ان معدل النمو لعدد الدول المشاركة في المؤشر خلال المدة الثانية (2014-2020) يلاحظ تحسنار طفيفا في معدل النمو بنسبة 0.36% .

3- معدل النمو لعدد الدول المشاركة في المؤشر خلال مدة الدراسة (2007-2020) بلغت (0.015- %) .اي هناك تراجع في التعاون مع منظمة الشفافية الدولية على مستوى العالم.

جدول(3): عدد الدول المشاركة في المؤشر للمدة 2007-2020

السنوات	عدد الدول المشاركة في المؤشر	معدل التغيير السنوي
2007	180	-
2008	180	0
2009	180	0
2010	178	-1.11
2011	183	2.81
2012	176	-3.83
2013	175	0.57-
2014	174	-0.57
2015	167	-4.02
2016	176	5.39
2017	180	2.27
2018	180	0
2019	180	0
2020	179	-0.56
معدل النمو للمدة(2007-2013)		%-0.45
معدل النمو للمدة(2014-2020)		%0.36
معدل النمو للمدة(2007-2020)		%-0.015

المصدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: منظمة الشفافية الدولية، تقارير مؤشر مدركات الفساد،للسنوات 2007 لغاية عام 2020

(2-2) : الصادرات النفطية وإيراداتها :

أولا : الصادرات اليومية للنفط :

يوضح الجدول(4) معدل الصادرات النفطية اليومية في العراق للمدة (2007-2020) ومنه يلاحظ مايلي :

1- إن ارتفاع كمية الصادرات النفطية اليومية خلال مدة الدراسة (2007-2020) من 1.643 مليون برميل / يوم عام 2007 إلى 3.428 مليون برميل عام 2020 ، وبمعدل نمو سنوي للصادرات النفطية بلغ 5.34% وهذا يعود إلى :

أ- زيادة إنتاج النفط الخام .

ب- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية .

ت- تأسيس شركة وطنية لإنتاج وتسويق النفط (سومو) .

2- ارتفعت كمية النفط المصدرة خلال المدة الأولى للدراسة (2007-2013) من 1.643 مليون برميل / يوم إلى 2.390 مليون برميل / يوم وبمعدل نمو سنوي للصادرات النفطية بلغ 4.27% ، وهذا يعود إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي .

3- ارتفعت كمية النفط المصدرة خلال المدة الثانية للدراسة (2014-2020) من 2.516 مليون برميل / يوم إلى 3.428 مليون برميل / يوم ، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة تشغيل الآبار النفطية ، فضلا عن حفر آبار جديدة في العراق .جدول(4): معدل الصادرات يومية في العراق للمدة 2007-2020

السنوات	صادرات النفط(مليون برميل/يوم	معدل التغيير السنوي
2007	1.643	-
2008	1.850	12.59
2009	1.906	3.02
2010	1.890	40.8-
2011	2.166	20.0
2012	2.423	11.86
2013	2.390	21.0-
2014	2.516	5.27
2015	2.409	-4.25
2016	3.302	37.06
2017	3.309	0.21
2018	3.500	5.77
2019	3.968	13.37

2020	3.428	13.60-
معدل النمو للمدة(2007-2013)		%4.27
معدل النمو للمدة(2014-2020)		%6.26
معدل النمو للمدة(2007-2020)		%5.34

المصدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء،تقارير للسنوات 2007-2020

ثانيا: أسعار النفط في الأسواق العالمية :

من خلال الجدول(5) يظهر فيه أسعار النفط العالمي خلال المدة 2007-2020 كالآتي :

1- إن أدنى أسعار النفط خلال مدة الدراسة تقع في عام 2020 وبلغت 20.55 دولارا للبرميل الواحد ، بسبب ظهور جائحة كورونا ، بينما اعلى سعر لبرميل النفط الواحد يقع في عام 2012 وبلغت 109.45 دولارا ، بسبب تقلبات سعر الصرف للدولار الأمريكي وزيادة الطلب من قبل دول جنوب شرق آسيا .

2- إن معدل النمو السنوي للمدة (2007 – 2013) بلغت 10.92% وهذا الارتفاع في معدل النمو يعود إلى :

أ- زيادة الطلب على النفط من قبل الصين والهند .

ب- انخفاض المخزونات النفطية الأمريكية

ت- ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي.

ث- ضغط منظمة أوبك .

3- هناك انخفاض في أسعار النفط العالمي خلال المدة (2014-2020) بلغت 12.81% ، وهذا الانخفاض في أسعار النفط يعود إلى جملة من الأسباب ومنها :

أ- زيادة المخزونات النفطية الأمريكية

ب- استخدام الطاقة البديلة للنفط

ت- زيادة عرض النفط الأمريكي بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري في عام 2014

ث- ظهور جائحة كورونا

ج- معدل النمو لأسعار النفط العالمي خلال مدة الدراسة (2007-2020) بلغت (1.86-%)

جدول(5): أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال مدة 2007-2020

السنوات	أسعار النفط (برميل/دولار)	معدل التغيير السنوي
2007	69.08	-
2008	94.45	36.72
2009	61.06	35.35-
2010	77.45	26.84
2011	107.46	38.74
2012	109.45	1.85
2013	105.87	3.27-

2014	96.29	9.04-
2015	49.49	48.60-
2016	40.76	17.63-
2017	52.43	28.63
2018	69.78	33.09
2019	64.04	8.22-
2020	20.55	67.91-
معدل النمو للمدة(2007-2013)		%10.92
معدل النمو للمدة(2014-2020)		%-12.81
معدل النمو للمدة(2007-2020)		%-1.86

المصـدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصـاء، تقارير للسـنوات 2007-2020

ثالثا: الإيرادات النفطية العراقية :

يوضح الجدول(6) تطور الإيرادات النفطية العراقية ومنه يلاحظ ما يلي :

1- هناك ارتفاع في معدل النمو للإيرادات النفطية خلال المدة (2007-2013) من 40.415 مليار دولار عام 2007 إلى 92.9 مليار دولار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي للإيرادات السنوية 20.27% وهذا يعود إلى :

أ- زيادة إنتاج وتصدير النفط الخام

ب- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية

ت- هناك انخفاض في معدل النمو للإيرادات النفطية خلال المدة 2014-2020 من 81.62 مليار دولار في عام 2014 إلى 42.11 مليار دولار في عام 2020وبمعدل نمو سنوي (5.19-%) وهذا الانخفاض يعود إلى :

4- ظهور داعش وبالتالي أدت إلى انخفاض كمية النفط المصدرة

5- ظهور جائحة كورونا

6- انخفاض أسعار النفط العالمية

2- بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات النفطية العراقية للمدة 2007-2020 (6.56%) .

جدول(6): الإيرادات النفطية العراقية خلال المدة 2007-2020

السنوات	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	معدل التغيير السنوي
2007	40.415	-
2008	63.127	56.19
2009	40.647	35.61-
2010	53.044	30.49
2011	86.562	63.18
2012	93.218	7.68

2013	92.902	-0.34
2014	81.624	12.13-
2015	58.051	28.87-
2016	37.199	35.92-
2017	54.682	46.99
2018	68.85	25.90
2019	78.551	14.09
2020	42.11	46.39-
معدل النمو للمدة(2007-2013)		%20.27
معدل النمو للمدة(2014-2020)		%-5.19
معدل النمو للمدة(2007-2020)		%6.56

المصدر: اعتمد الباحثان في إعداد الجدول على: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، تقارير للسنوات 2007-2020

المبحث الثالث

قياس أثر مؤشر مدركات الفساد في الصادرات النفطية العراقية للمدة 2007-2020

(3-1): الإطار النظري للمعادلات الآنية:

تختلف نماذج المعادلات الآنية أن معظم نماذج الاقتصاد القياسي ، لأنها تتكون من مجموعة من المعادلات. على سبيل المثال ، يتم تحديد السعر والكمية من خلال تفاعل معادلتين ، إحداهما للعرض والأخرى للطلب. نماذج المعادلات المتزامنة ، والتي تحتوي على أكثر من متغير تابع واحد وأكثر من معادلة واحدة تتطلب معالجة إحصائية خاصة. إجراء تقدير المربعات الصغرى غير مناسب في هذه النماذج ، ويجب علينا تطوير طرق جديدة للحصول على تقديرات موثوقة للمعايير الاقتصادية. بسبب مخالفة الفرضية القائلة بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير المستقل بالقيم التابعة للخطأ العشوائي مما يستوجب استخدام طرق أخرى لتقدير المعلمات وبحسب كل حالة تشخيص لكل معادلة من منظومة المعادلات الآنية بحيث تكون نتيجة هذه الطرائق إعطاء تقديرات تتصف بخصائص التقدير الجيد لمعلمات المعادلات الآنية ، وعادة توظف أسلوب نماذج الانحدار غير المرتبطة ظاهرياً Seemingly Unrelated Regression (Equations) (SURE):هي واحدة من نماذج الانحدار المتعدد والتي تستخدم في حالة وجود مجموعة من المعادلات والأخطاء العشوائية لها تداخل مع بعضها البعض فأن منظومة المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً هي الأكفأ في الاستخدام لأنها تمكننا من الحصول على مقدرات أكثر كفاءة وذات تباين أقل ولجميع المعادلات دفعة واحدة(Jannah،et.al.2020:9)، إذ أن النشاط الاقتصادي يوصف بمجموعة من المعادلات تمل القطاعات الاقتصادية وتسمى المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً إذ أنها من الأساليب الاحصائية التي تستخدم في التحليل القياسي

لمختلف الظواهر الاقتصـادية لأنها تأخذ بنظر الاعتبار التطورات التي تحدث في المتغيرات للظاهرة المدروسـة واعطاء صورة واضحة عنها من خلال سلسلة زمنية(Ludwig and Tutz،2011:75)،

(3-2): توصيف العلاقات بين المتغيرات:

ويمكن توصيف العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة في موضوع البحث كما يلي:

أولا: المتغيرات التابعة:

1- Y_1: تمثل الصادرات النفطية.

2- Y_2 تمثل أسعار النفط العالمية.

3- Y_3 : تمثل الإيرادات النفطية.

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

1- X_1: مؤشر مدركات الفساد.

2- X_2: تسلسل العراق في المؤشر.

3- X3: عدد الدول المشاركة في المؤشر

ثالثا: E الخطا العشوائي

رابعا: المعلمات C1 وC5 وC9 معاملات التقاطع للمعادلات الثلاث على التوالي

بقية معلماتC تمثل معلمات المعادلات الثلاث للمتغيرات المستقلة

$$Y1=C(1)+C(2)*X1+C(3)*X2+C(4)*X3+E1 \quad (1)$$

$$Y2=C(5)+C(6)*X1+C(7)*X2+C(8)*X3+E2 \quad (2)$$

$$Y3=C(9)+C(10)*X1+C(11)*X2+C(12)*X3+E3 \quad (3)$$

(3-3): استخدام المعادلات الآنية:

وتم توظيف أسـلوب المعادلات الآنية وفق طريقة sure لان لدينا ثلاثة متغيرات تابعة تؤثر عليها نفس المتغيرات المستقلة بنفس الوقت ، وبطبيعة الحال لايمكن تطبيق طرق السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لان مدة البحث بحدود 14 سنة وهي مدة غير كافية لهذا الأسلوب ، والجدول (7) يظهر نتائج التقدير وفق أسلوب SURE .

جدول (7) نتائج تاثير مدركات الفساد على الصادرات النفطية

Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression				
Date: 12/10/22 Time: 22:39				
Sample: 2007 2020				
Included observations: 14				
Total system (balanced) observations 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	8.245	3.891	2.119	0.043
C(2)	-0.978	0.980	-0.998	0.326
C(3)	-0.160	0.038	-4.197	0.000
C(4)	0.131	0.040	3.252	0.003
C(5)	-413.695	252.713	-1.637	0.112
C(6)	143.548	63.641	2.256	0.032
C(7)	8.175	2.482	3.294	0.003
C(8)	-6.439	2.615	-2.463	0.020
C(9)	-91.093	234.177	-0.389	0.700
C(10)	130.361	58.973	2.211	0.035
C(11)	4.831	2.300	2.101	0.044
C(12)	-4.983	2.423	-2.057	0.049
Equation: Y1=C(1)+C(2)*X1+C(3)*X2+C(4)*X3				
Observations: 14				
R-squared	0.849	Mean dependent var		2.621
Adjusted R-squared	0.804	S.D. dependent var		0.740
S.E. of regression	0.328	Sum squared resid		1.074
Durbin-Watson stat	1.300			
Equation: Y2=C(5)+C(6)*X1+C(7)*X2+C(8)*X3				
Observations: 14				
R-squared	0.530	Mean dependent var		72.726
Adjusted R-squared	0.389	S.D. dependent var		27.221
S.E. of regression	21.281	Sum squared resid		4528.703
Durbin-Watson stat	2.022			
Equation: Y3=C(9)+C(10)*X1+C(11)*X2+C(12)*X3				
Observations: 14				
R-squared	0.264	Mean dependent var		63.642
Adjusted R-squared	0.043	S.D. dependent var		20.161
S.E. of regression	19.720	Sum squared resid		3888.716

Durbin-Watson stat	1.953			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الإصدار 12

تظهر نتائج الجدول أعلاه ما يلي :

- إن تأثير مؤشر مدركات الفساد كان سلبي غير معنوي على الصادرات النفطية وطرديا معنويا مع أسعار النفط والإيرادات النفطية.
- إن ترتيب العراق في مؤشر الفساد كان له تاثير سلبي معنوي على الصادرات النفطية وطرديا معنويا على أسعار النفط والإيرادات النفطية
- إن عدد الدول الداخلة في مؤشر مدركات الفساد كان له تاثير طردي معنوي على الصادرات النفطية وعكسي معنويا على أسعار النفط والإيرادات النفطية

(3-4): اختبارات دقة النتائج المقدرة وخلوها من المشاكل القياسية:

وللتأكد من النتائج التي تم التوصل اليها وفق أسلوب Sure تم اجراء الاختبارات التشخيصية للنتائج للتأكد من خلو المعادلات المقدرة من المشاكل القياسية . وكالآتي:

1-الارتباط الذاتي للبواقي

تم حساب الارتباط الذاتي لأسلوب المعادلات الآنية وفق طريقة Portmanteau Tests for Autocorrelations وتظهر النتائج خلو نتائج التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي المقدرة إذ لا يمكن رفض فرضية العدم لان قيمة .prob اعلى من (0.05) وعند فترات إبطاء مختلفة وكما في الجدول التالي:

جدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للمعادلات المقدرة

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations

Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h

Date: 12/10/22 Time: 22:46

Sample: 2007 2020

Included observations: 14

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	11.10099	0.2688	11.95492	0.2159	9
2	16.12421	0.5839	17.81533	0.4679	18
3	23.40042	0.6633	27.07596	0.4597	27

4	33.75589	0.5758	41.57363	0.2409	36
5	38.50758	0.7419	48.96515	0.317	45
6	41.98688	0.8829	55.05392	0.4345	54
7	48.16739	0.9164	67.41494	0.3287	63
8	52.33273	0.9609	77.13407	0.318	72
9	55.69398	0.9857	86.54557	0.3162	81
10	56.54269	0.9978	89.51603	0.4946	90
11	57.34187	0.9997	93.24557	0.6441	99
12	59.13537	1	105.8	0.5419	108

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الإصدار 12

2-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر الجدول (9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وتظهر النتائج أن البواقي المقدرة تتوزع بشـــكل طبيعي لذلك لايمكن رفض فرضـــية العدم لان قيمة .prob اعلى من (0.05) لكل معادلة من المعادلات الثلاث ، كما التقدير المشترك أيضا يتوزع بشكل طبيعي .وكما يلي :

جداول (9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمعادلات المقدرة

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.66984	2	0.7154
2	0.913245	2	0.6334
3	0.717119	2	0.6987
Joint	2.300204	6	0.8901

المصدر: مخرجات برنامج Eviews الإصدار

الاستنتاجات

في ضوء التحليلات السابقة يمكن استنتاج ما يلى:

1- توصـلت الدراسـة بأن معدل النمو لترتيب العراق في مؤشـر مدركات الفسـاد لمدة الدرسـة بأن هناك تراجع أكثر للعراق في الترتيب بسبب زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر وعدم التحسن في مكافحة الفساد في العراق .

2- اظهرت الدراسة بأن معدل النمو لعدد الدول المشاركة في المؤشر خلال مدة الدراسة بوجود تراجع في التعاون مع منظمة الشفافية الدولية على مستوى العالم.

3- توصلت الدراسة بأن هناك ارتفاع كمية الصادرات النفطية اليومية خلال مدة الدراسة وبمعدل نمو سنوي للصادرات النفطية بلغ 5.34% وهذا يعود إلى :

ث- زيادة إنتاج النفط الخام .

4- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية . اظهرت الدراسة بأن معدل النمو السنوي من مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة (2007-2020) بلغت 1.47 % ، وهذا يدل على زيادة واستمرار الفساد في القطاع العام في العراق .

ج- تأسيس شركة وطنية لإنتاج وتسويق النفط (سومو) .

5- اظهرت الدراسة بأن هناك انخفاض في أسعار النفط العالمي خلال المدة (2014-2020) بلغت (-12.81%)، وهذا الانخفاض في أسعار النفط يعود إلى جملة من الأسباب ومنها:

ا- زيادة المخزونات النفطية الأمريكية

ب-استخدام الطاقة البديلة للنفط

ج-زيادة عرض النفط الأمريكي بسبب تنامي ظاهرة النفط الصخري في عام 2014

د-ظهور جائحة كورونا .

6- هناك انخفاض في معدل النمو للإيرادات النفطية خلال المدة 2014-2020 بنسبة(5.19-%) وهذا الانخفاض يعود إلى :

ا-ظهور داعش وبالتالي أدت إلى انخفاض كمية النفط المصدرة

ب-ظهور جائحة كورونا

ج-انخفاض أسعار النفط العالمية

7- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير مؤشر مدركات الفساد على أسعار النفط العراقي ذات علاقة طردية ومعنوية، أي ارتفاع المؤشر يعني انخفاض الفساد في القطاع العام ، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العراقي.

8- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير مؤشر مدركات الفساد على الإيرادات النفطية العراقية ذات علاقة طردية ومعنوية، أي ارتفاع المؤشر يعني انخفاض الفساد في القطاع العام ، سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية.

9- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على الصادرات النفطية العراقية ذات علاقة عكسية ومعنوية، أي تقدم العراق في ترتيب المؤشر يعني انخفاض الفساد في القطاع العام ، سوف يؤدي إلى انخفاض الصادرات النفطية العراقية.

10- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على أسعار النفط ذات علاقة طردية ومعنوية، أي تقدم العراق في ترتيب المؤشر، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

11- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد على الإيرادات النفطية ذات علاقة طردية ومعنوية، أي ارتفاع ترتيب المؤشر للعراق، سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية العراقية.

12- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير عدد الدول الداخلة في مؤشر مدركات الفساد على الصادرات النفطية العراقية، ذات علاقة طردية ومعنوية، أي مع زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر، سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية العراقية.

13- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير عدد الدول الداخلة في مؤشر مدركات الفساد على أسعار النفط، ذات علاقة عكسية ومعنوية، أي مع زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر، سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.

14- تم التوصل إلى قبول فرضية الدراسة بأن تأثير عدد الدول الداخلة في مؤشر مدركات الفساد على الإيرادات النفطية، ذات علاقة عكسية ومعنوية، أي مع زيادة عدد الدول الداخلة في المؤشر، سوف يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية العراقية.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح ما يلى:

1- توفير الحوافز والمكافأة للموظفين في القطاع العام، بهدف الابتعاد عن الرشاوى والفساد في العراق.

2- الابتعاد عن المحاصصة الحزبية من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وخاصة في المناصب العليا.

3- يقع على عاتق كافة الموظفين في القطاع العام، الإبلاغ عن المعاملات الفاسدة بشكل سري، مع توفير الحماية المطلوبة للموظفين المبلغين عن الفاسدين.

4- يتحتم على الحكومة العراقية الجديدة والحكومات المتعاقبة العمل على اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي التدريجي على أن يتم تنفيذها بالشكل الآتي: في السنة الأولى يتم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في وزارة واحدة، وبعد إكمالها ونجاحها، يتم انتقالها إلى وزارتين في السنة الثانية، وفي السنة الثالثة يشمل الإصلاح الاقتصادي(3) وزارات، أما في السنة الرابعة فيشمل (4) وزارات، وفي السنة الخامسة(5) وزارات، وفي السنة السادسة تشمل(6) وزارات والهيئات لحكومة العراقية، بشرط تجديد ولايتين لرئيس الوزراء الراعية لعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق.

5- تنشيط الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية الاتحادي في متابعة نشاطات الصرف والإنفاق والتنفيذ في اوجه الإنفاق العام المختلفة وضرورة التفاعل مع نشاطات هيأة النزاهة.

6- من أجل تواصل البحث العلمي في دراسات الماجستير والدكتوراه نقترح دراسة تحليل العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والصادرات النفطية لبلدان الشرق الاوسط المختارة للمدة(1990-2020).

المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية:

1- خريسان، باسم، العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022

2- سوليفان، جون، الدليل السابع، مؤسسة التمويل الدولي،

3- فطوش، صبرينة، اليات المنظمات الدولية لمكافحة الفساد في الدول العربية:دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية، اطروحة الدكتوراة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021

4- محمد، ايمن أحمد،الفساد والمسائلة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، 2013

5- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2020 ، تقرير عام 2021

6- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2021،تقرير عام 2022

7- نصيرة، حمودة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من منظور الاسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد(22)، العدد(1)، 2022

8- وزارة التخطيط ، جهاز المركزي للإحصاء ، تقارير للسنوات 2007-2020

9- يمينة، بن علي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة الفساد(دراسة حالة منظمة الشفافية الدولية)، رسالة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019.

ثانيا: المصادر باللغة الإنكليزية:

1 Jannah، I.D and Sulvianti، Imdahwati and Silvianti ، P and Kurnia،A(2020) ،(Analysis of credit Bank distribution with Seemingly Unrelated Regression method on panel data)، journal of phsics : Conference series، vol، 1863.

2- Ludwig، Fahrmeir and Tutz ،Gerhard (2011)، (Multivariate statistical modeling based on generalized models)، springer، New York، USA

3- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2007، Germany،2008

4- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2008، Germany،2009

5- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2009، Germany،2010

6- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2010، Germany،2011

7- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2011، Germany،2012

8- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2012، Germany،2013

9- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2013، Germany،2014

10- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2014، Germany،2015

11- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2015، Germany،2016

12- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016، Germany،2017

13- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017، Germany،2018

14- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018، Germany،2019

15- TRANSPARENCY INTERNATIONAL،CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2019، Germany،2020